دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الاستعمار بالوكالة : قلة وعي و شهوات سلطة
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	ع 66
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أبريل
الصفحات:	26 - 29
رقم MD:	477616
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأحوال السياسية، النظم السياسية، الفساد السياسي، الجوانب الاقتصادية ، السلطة السياسية ، وسائل الإعلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/477616

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قلة وعي وشهوات سلطة..
الاستعمار بالوكالة

الدبلوماسي - خاص

يحدثنا التاريخ القديم والحديث أن ما من أمة أصابها كل أو بعض مظاهر الظلم السياسي، أو عرفت الحياة السياسية فيها الغياب التام لكل حديث عن الحريات العامة وحقوق الإنسان ودولة القانون، إلا وانتهى أمر نظامها الحاكم إلى الزوال بإحدى الطريقتين؛ انقلاب داخلي ينعدم معه وجود لسلطة سياسية شرعية حاكمة لفترة غير قصيرة تتعرض فيها البلاد إلى حالة فراغ سياسي يدخلها في مرحلة من الفوضى الداخلية مبعثها الاضطراب الدستوري المفضي إلى تردي الوضع الاقتصادي المنتهي غالباً إلى التدهور الأمني، أن تتعرض البلاد لهجمة مسلحة خارجية تقوض أركان الدولة وسيادتها واستقلالية قرارها، كما تفقدها وسائلها الذاتية لحماية أمنها الداخلي ودورها في التكفل بشؤون دفاعها الوطني.

في الحالتين تفقد السلطة اعتبارها داخلياً بسقوط الشرعية وتفقد بناء عليه حضورها الإقليمي والدولي وتتراجع مرتبتها في سلم الدول الفاعلة فيضعف تأثيرها في القرارات الدولية حتى وإن كان بشأن قضية تتعلق بها معروضة للنقاش في المحافل الدولية، أي أن مصير البلاد يصبح خارج إرادتها وبيد المجموعة الدولية.

 # ليس صحيحاً أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة السبب المباشر لانهيار أركان دولة ما مهما كان فقرها وتدني مستواها المعيشي.

أؤكد بل أجزم أن كل هذه المخاطر والتبعات لم تكن غائبة عن أعين مراكز اتخاذ القرار وفكر وتقدير كل المسؤولين السياسيين في تلك البلاد التي تعرضت للانهيار عبر مراحل التاريخ. إن التاريخ يعطينا من الأمثلة ما يكفي لأخذ العبرة والاستفادة من الدرس ويتيح لنا المجال واسعاً في إعمال الفكر والتأمل لأخذ الموعظة، ولا تعوز أفقر شعوب الأرض أبسط أدوات البحث للوقوف على حقيقة ما كان وتحري صدق ما جرى. ثمة أسئلة حائرة هنا: لماذا لم يتدارك هؤلاء المسؤولون أمرهم بناء على خلفية ما يعلمون فجنبوا أنفسهم الذل والمهانة؟ لماذا حرموا شعوبهم وأمتهم نعمة الأمن والسلام؟ لماذا جحدوا بنعمة الاستقرار على أنفسهم واندفعوا بجنون نحو الزوال السياسي وآخرون نحو الفناء؟

 # بروز التكتلات داخل الوطن الواحد يفقد الشعب خصوصيته ووحدة نسيجه المشترك وتهتز مشاعر الانتماء الوطني.

تكرار الأحداث في بقاع شتى ومتباعدة من قارات العالم يحيلها إلى ظاهرة تعطي دلالة على أن ثمة أفكاراً تتعلق بالدوام في كرسي الحكم مسيطرة على الرؤوس في أعلى هرم السلطة أصابت البصر بالعمى والبصيرة بالزيغ والتيه فكان العجز عن فهم دروس التاريخ و لم يتحقق منها الردع.

إن المراحل المتوالية لانهيار النظام السياسي مرتبة ومرسومة لذلك فهي معلومة، والمفارقة أن أهم معالم كل مرحلة ذات بعد اجتماعي ترتبط مباشرة بمصالح أفراد الشعب، وليس صحيحاً أن تكون القلاقل السياسية وحدها أو نشاط أحزاب المعارضة دائماً – مهما كانت قوتها — وراء التغيير السياسي، سواء كان تغييراً كلياً أو حتى جزئياً، كما

أنه ليس صحيحاً أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة السبب المباشر لانهيار أركان دولة ما مهما كان فقرها وتدني مستواها المعيشي.

ولعل ما يمكن ذكره في هذا المقام أن بداية سقوط النظام مرتبطة تماماً بانتشار ظاهرة "الرشوة" التي بها يقضي كل أمر وبها يحرم كل ذي حق من حقه ومن دونها لا تقضي أي مصلحة، لتصبح المفتاح السحري لمغاليق الأمور ووسيلة إذلال النفوس وإخضاعها، فعندما تستشري الرشوة وتصبح المحرك الأساسي لنشاط الأفراد في الحياة اليومية العادية للمجتمع يصبح السبيل سهلاً لتفكيك أواصر المجتمع بعد تفشي عدم الثقة وغياب العدل، فلا شيء مضموناً أمام إغراء المال، كما يصبح المجال مفتوحاً أمام شراء نفوس لن يرحمها ضعفها أمام سطوة المال من الخنوع والارتضاء بأي فعل يطلب القيام به ولو كان فعل الخيانة الوطنية، فالمرتشي لن يهتم كثيراً بمصدر المال سواء كان داخلياً وطنياً أو خارجياً أجنبياً وهنا تتشكل الأرضية لتوغل نفوذ المال الأجنبي في العبث بالشؤون الوطنية.

تتربى في أركان كل سلطة وفي دواليب أي حكم ما يعرف بـ"سوسة النظام" التي لا تنشط ولا تنتشر إلا في غفلة، وهي ظاهرة موجودة في كل دولة، ولكن في تلك الدول التي تتحلى بمستوى عال من الثقافة السياسية والوعي الوطني الأصيل تراها خاملة، لكنها تنشط عندما تفتح في حصون دفاع الدولة الثغرات، وللأسف فإن اليد التي تفتح هذه الثغرات ليست يداً أجنبية ولكنها يد أبنائها.

هذه الظاهرة وهي "المحسوبية" المقيتة القائمة على تبادل المصالح بين قوى تؤسس لعملها وانتشار نفوذها على أساس القرابة العائلية أو القبلية ووفق اعتبارات الانتماء إلى الإقليم نفسه كمسقط الرأي مثلاً، أو على أساس عرقي عنصري، أو ديني ومذهبي، أو إيديولوجي سياسي، باعتقاد أنها روابط دائمة وباعثة على الثقة في خالص الطاعة ومطلق الولاء، وعليها تتشكل مراكز القوى داخل الدولة، وسيكون على حسب حجم انتشارها وقوة وتأثيرها تصور دورها المؤثر في رسم وتحديد مستوى علاقاتها مع السلطة، إذ لا شيء يضمن بقاءها إلى جانب النظام إذا تضاربت المصالح وتناقضت المواقف.

إن أخطر ما تفرزه هذه الظاهرة يتمثل في بروز التكتلات داخل الوطن الواحد فيفقد بذلك الشعب خصوصيته ووحدة نسيجه المشترك وتهتز مشاعر الانتماء الوطني، بل كثيراً ما تفككت اللحمة الشعبية ومعها سقطت مشاعر الاعتزاز بماضي الأمة وتاريخها ككل، وبذلك تفقد الجبهة الداخلية تماسكها وتغيب عن مفرداتها عبارات التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي ومعاني الفداء والتضحية، ويصبح شأن البلاد هشاً لا يحقق لها توازنها أمام رياح المناورات الخارجية.

إن "آفة زوال النظام" تتمثل في خوفه من خيرة أبنائه الشباب من ذوي الكفاءات والتحصيل العلمي العالي، بإبعادهم عن مناصب المسؤولية وإعاقة مسارهم المهني نحو الترقية إلى مراكز قيادية، لأن معنى بلوغهم هذا المستوى انسحاب ممن يعتبرون أنفسهم أوصياء على الأمة تحت غطاء سميك من الاعتبارات التاريخية التي تبرر لهم إيجاد مقتضيات وطنية لا تحصى يتذرعون بها للبقاء في الحكم، وفي ذلك تتداخل أصول الأفضلية ومعاني الأولوية في العمل السياسي، فتتعدد أصوات من يدعون لأنفسهم حق الولاية والحكم، لتظهر بوضوح حالة "الإقصاء والتهميش" التي لا تبقى ولا تذر من مشاعر الوطنية المتحمسة في نفوس الشباب.

 # الاستغلال الإعلامي لقضايا اجتماعية واقتصادية لتحقيق أهداف سياسية غالباً ما تكون بعيدة عن المصلحة الوطنية.

إن مرور أي بلد بالمراحل السابقة من رشوة ومحسوبية وإقصاء يضعها في مهب ريح عاصفة، لأن الوضع الداخلي أصبح ضعيفاً ومهيأ لذلك تماماً وسيكون من أبرز مظاهر هشاشته ما يلي:

– سياسة الآذان الصامتة/ التماطل، الذي يعكسه عدم فتح أبواب الحوار بين الحكومة والقوى الاجتماعية، وعدم وجود استعداد مبدئي للتفاوض مبعثه تجاهل التهديدات النقابية وعدم أخذ المهلة الزمنية لمعالجة قضاياهم بجدية، والإبقاء على القوانين الأساسية والنظم التعويضية المرفوضة، وعدم إشراك النقابات في صياغة القوانين والمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل والقضايا، والتوجه دوماً للعدالة لاستصدار أحكام قضائية ببطلان الإضرابات بالرغم من دستوريتها، هذا يؤدي إلى الاتجاه نحو التفكير في أنماط الاحتجاج الممكنة كالتوجه إلى الإضراب عن العمل (قطاعي فقط – وطني محدود – وطني مفتوح الأجل – شامل لعدد من نقابات قطاعات أخرى)، وتنظيم الاعتصام والوقفات الاحتجاجية، ثم المسيرات المنددة بالسياسات تحت شعارات ستعكس في أدنى مستوى لها درجة الانفصال الواقع بين السلطة والشعب.

– مشكلة الاستيراد المفرط للسلع والخدمات وهي نتيجة منطقية لاحقة تعني وجود قصور حاد في الجهاز الإنتاجي وعجز القوانين الحامية عن إنقاذ المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية "غير العادلة"، ويرفع استمرار المشكلة من مظاهر الاحتكار وتشعبه وبالتالي تعقده إلى درجة عدم تحمس المجتمع لتحقيق ذاته.

– كثيراً ما لم تكن الصحافة الوطنية رحيمة بأمتها، بل كانت أشد قسوة من الأعداء، فتفاقم الأوضاع الاقتصادية وتدهور الوضع المعيشي للمواطنين تغذية التعليقات بلغة التحريض والشحن السياسي والمواقف المتشنجة برصاص الحبر المعبأ في الكلمات. ونجد ذلك أيضاً عندما يصوغ الإعلام شريحة واسعة من الرأي العام الداخلي والخارجي وفق قوالب صماء لا تعمل العقل في معاني ما يكتب من أخبار ومنه يفتح المجال لانتشار الإشاعات المغرضة. إنه الاستغلال الإعلامي لقضايا اجتماعية واقتصادية لتحقيق أهداف سياسية غالباً ما تكون بعيدة عن المصلحة الوطنية.

– عندما لا تنصف الأعمال الفنية التاريخ الوطني للأمة لنقص الكتابات الموضوعية، وعندما يكون فكر الأفراد مرتبطاً بجدوى الفعل الإيديولوجي أكثر من الاهتمام بقضايا المجتمع.

– ظهور طابع السخرية السياسية المتبادلة، فابتسامات المسؤولين وخطبهم الرسمية الساخرة تقابلها قصائد سياسية ساخرة، وأفلام سينمائية ساخرة، وقصص وروايات سياسية ساخرة، وبرامج أيضاً ساخرة وكلها تغذي الاعتقاد بعدم صدق السلطة فيما تقول وما تفعل، وما سقوط المصداقية إلا طلاق عاطفي ووجداني بين الشعب والسلطة.

 # الحوار الشامل والجدي والصريح مع كل القوى هو الخيار الأمثل والوحيد لكل الأزمات.

إن التشخيص الأولى لحالة نظام تشمله المظاهر المذكورة يحيلنا مباشرة إلى فرضية عدم وجود حوار سياسي، لأنه يفترض وجود إرادة سياسية حقيقية مسبقاً مستندة إلى قناعة راسخة بأن الحوار الشامل والجدي والصريح مع كل القوى السياسية والاجتماعية الذي يبدأ تحت مظلة قضائية وأمنية، أو حتى بإشراف وحضور دولي هو المخرج السلمي وهو الخيار الأمثل والوحيد لكل الأزمات، الحوار السياسي الذي يرتكز على آليات وجود أطراف النزاع فيه دون إقصاء وقبولهم به بالتزامهم وقف المراقبات الأمنية والمتابعات القضائية وكل مظاهر العنف الاجتماعي الاحتجاجي، وتحديد عدد أطرافه كأن يكون ثنائياً أو متعدداً أو بوجود وسيط يعمل على تقريب وجهات النظر للتوصل إلى حل سياسي توافقي ذي بعد وطني يرضي الجميع مع إجراء الترتيبات اللازمة للقاء ومنها تقليص شروط

الأطراف وتخفيض سقف المطالب التعجيزية، وإظهار حسن النية والجدية بإجراءات إيجابية، والأهم ضرورة الاستناد إلى قوة المنطق وليس منطق القوة، بينما الحاصل أن السلطة لا ترى في "خصومها" الندية بمفهوم الموقع الذي يتيح لهم الحديث معها لكونهم فاقدي صلاحية اتخاذ القرار وتنفيذه، والخصوم من معارضة حزبية وقوى اجتماعية ومنظمات وطنية أو تنظيمات مهنية يصعب الحديث عن محاولة اجتماع شملهم حول أرضية واحدة مشتركة دون مزايدات ومناورات تؤخر سعيهم ولا تقدم دفعاً لهم، فالسمة التي تتميز بها هذه الأطراف هي أنه في خضم تلهفها لتحقيق فوز على السلطة يحسب لها عجلتها في رسم الأهداف الطموحة قبل التفكير في الأشخاص المؤهلين كرجال دولة، ومنه يمكننا تفسير الإخفاقات والتعثرات التي عرفتها ولا تزال تعرفها العديد من الدول التي نشدت يوماً التغيير فانقلبت الأمور عكس التيار بعد مسلسل إحباطات مريرة وأصبح العنف هو المنطق السيد والوسيلة الفضلى والأداة لمن لا ثقافة سياسية كافية لهم.

هنا تقف البلاد على أبواب جهنم يصيبها من حرها الانفلات الأمني الخطير، وعدم الاستقرار السياسي وتدهور حالة السلم الاجتماعي وصولاً إلى انتهاء الشرعية دون تحديد أفق المستقبل أو تبين معالمه، وهذه البيئة الداخلية تضع البلاد أمام مخاطر الدخول في مرحلة انتقالية، يصعب فيها رؤية طرف حريص على تحديد أمدها رغم ما تعنيه من أن البلاد أصبحت تعيش فوق رمال متحركة ومعرضة إلى التدخل الدولي الذي غالباً لا يعجز عن اختلاق المبرر فيأخذ ذريعة حماية الشرعية ودحر الانقلابيين أو مكافحة جماعات مسلحة متمردة أو انفصالية كغطاء لتبرير التدخل العسكري الأجنبي، فيزيد الوضع تعقيداً لأنه لن يتعجل أمره لإعادة الحياة الدستورية في البلاد وسيعيق الحلول السياسية التي لا تتفق ومرئياته للوضع، وسيكون بالنسبة له الوضع الانتقالي هو الأنسب لأنه يحقق معادلة وجود سلطة انتقالية، ولكن ليست حاكمة تقابلها جماعات مسلحة رافضة ومتربصة بها، وأحزاب وقوى سياسية صورية أو غائبة لا يستبعد إمكانية استمالتها وعمالتها. لذا لن يتجاوز الأمر في أحسن أحواله إمكانية تنظيم انتخابات صورية متسرعة يتم التحضير لها والتحكم فيها من غرف مظلمة.. انتخابات تحت إشراف قوات عسكرية أجنبية ترهن حال ومستقبل البلاد بجعل مصيرها بيد خيوط تحركها من خلف ستار.

هذا المشهد المأسوي هو النتيجة الطبيعة لكل من حصر تعامله في قالب واحد مع الحياة فتراه إن لم يناسبه أعلن دون دراية منه انتهاء مبرر وجوده على هذه الأرض، ومرد ذلك في الحقيقة هو أن دخول الحياة السياسية أصلاً لم يكن بفهم ذاتي وقناعة لطبيعة الحياة الواقعية، فكل مبادرة تحتاج إلى أرضية معينة وأهداف مشتركة بين الأطراف وإلى تقديم تنازلات من كل طرف من أجل تحقيق معادلة المبادرة وبغير ذلك لا يمكن إجراء أي حوار، وكثير من القضايا في عصرنا الحالي سقطت فيها الآمال في الحديث عن حل سياسي شامل وحقيقي يقوم على الحوار مع الأطراف التي تنبذ العنف وتحمل مطالب سياسية واقتصادية.. حوار يعمل على تفكيك صفوف المتشددين سياسياً والمتطرفين عقائدياً، حوار يحرص على خلق طبقة سياسية حقيقية قادرة على التأثير السياسي، لذلك أصبح الحل الممكن هو الحل العسكري الذي يفتح المجال للتدويل ولمنطق الحسابات السياسية في العلاقات الدولية.